

عبدالحق خرباش . . 08.11.2021 تعميم التغطية الصحية الإجبارية لتمكين 22 مليون مستفيد إضافي

عبدالحق خرباش . . 08.11.2021



تعميم التغطية الصحية الإجبارية لتمكين 22 مليون مستفيد إضافي كشف خالد أيت الطالب وزير الصحة والحماية الإجتماعية تفاصيل البرنامج الذي تعتمزم الوزارة تنفيذه لبناء منظومة الحماية الإجتماعية، حيث بسط اليوم الإثنين، خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الإجتماعية برسم السنة المالية 2022 بمجلس النواب مرتكزات ومعالَم المنظومة التي حددها الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2020، والتي ستعمل الوزارة بشكل تدريجي وعلى مدى 5 سنوات وبتنسيق مع كافة الشركاء.

وأفاد خالد أيت الطالب أن من أبرز مرتكزات تفعيل منظومة الحماية الإجتماعية، تعميم التغطية الصحية الإجبارية لتمكين 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من النظام الإجباري عن المرض لتغطية مصاريف العلاجات و الأدوية والاستشفاء، وتعميم التعويضات العائلية لحوالي 7 ملايين من الأطفال في سن التمدرس، وتوسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد لحوالي 5 ملايين من المواطنين من بين الساكنة النشيطة التي ليس لها الحق في التقاعد، وتعميم الاستفادة من تعويض فقدان العمل لكل يتوفر على عمل مستمر، بالإضافة إلى توفير "مدخول الكرامة" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة، حيث سيبلغ هذا المدخول 1000 درهم سنة 2026، مع إحداث منحة عن الولادة للأسر المعوزة قدرها 2000 درهم عند ولادة الطفل الأول، و1000 درهم عند

ولادة الطفل الثاني.

كما يتمحور ورش منظومة الحماية الاجتماعية يورد وزير الصحة والحماية الإجتماعية خالد قيت الطالب، حول تأهيل حقيقي للمنظومة الصحية الذي يستوجب إعادة بناء معظم مكوناتها، وملائمة الترسانة القانونية المؤطرة لمنظومة التأمين الصحي، ومراجعة مهام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بما يضمن تعزيز صلاحياتها في مجالات الضبط والمراقبة، وإرساء دعائم تمويل مستدام للتغطية الصحية الإجبارية، وفقا لمقتضيات القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى إرساء نظام معلوماتي متجانس ومتكامل ومتعدد الاستعمالات يشمل كل المتدخلين من جهة ويضبط تدبير منظومة الحماية الاجتماعية في شقها المعلوماتي، التنظيمي والمالي، مع تفعيل الإجراءات العملية المواكبة لتعميم التغطية الصحية الإجبارية.

وأكد خالد قيت الطالب أن الوزارة ستعمل مع مختلف الشركاء لتفعيل سلس ومنسق لجملة من الإجراءات العملية المواكبة لتعميم التغطية الصحية الإجبارية، وتنزيل مجموعة من الإجراءات العملية من أبرزها إحداث مسار منسق للعلاجات

وبلورة وتفعيل مجموعة من الاتفاقيات الوطنية، واعتماد التصنيف الموحد للإجراءات الطبية، وإحداث بطاقة صحية ذكية، وتعيين سلة علاجات التأمين الصحي الإجبارية، وتعزيز تدابير المراقبة الطبية للنفقات، بالإضافة إلى إحداث صندوق موحد للتأمين الصحي الإجباري. وأشار خالد قيت الطالب إلى أنه سيتم تشكيل لجنة بين وزارية ولجنة تقنية تضم القطاعات المعنية بالحماية الاجتماعية وهي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية وصندوق الضمان الاجتماعي من مهامها تنزيل وتتبّع ورش الحماية الاجتماعية، مشيراً إلى أنه سيتم إحداث لجن قطاعية ووحدة لتدبير المشروع ووحدة للتواصل يعهد إليها تفسير إيجابيات هذا الإصلاح لفائدة الفئات المستهدفة ونحفيزهم على الانخراط.

